



تقرير الرصد اليومي لأخبار القطاع الصحي في الصحافة المحلية Daily Media Monitoring Report for Helth Industry



اليوم : الثلاثاء



التاريخ: 24 سبتمبر 2024

حكم نهائي بالسجن ٣ سنوات على طبيب عربي تسبب في وفاة شاب أثناء «التكميم»

إلى الطبيب وعلاقته بالوفاة. وخلصت التحقيقات إلى ثبوت مسؤولية استشاري الجراحة القائم بإجراء عملية التكميم عن وفاة المجنى عليه، فضلاً عن مسؤولية الطبيب القائم بالإشراف على حالة المتوفى عقب التدخلات الطبية اللاحقة، وذلك بعدما انتهت اللجنة الفنية لتقرير الأخطاء المهنية والأخلاقية لمزاوولي مهنة الطب اليسري إلى وقوع أخطاء طبية من قبل استشاري الجراحة أثناء إجراء عملية التكميم وعقب قيامه بالتدخلات الطبية اللاحقة، فضلاً عن تأخره في تدرك الأخطاء الطبية والتقصير في مراقبة الحالة وعدم توفير العناية اللبسية لها، مع مخالفة الطبيب المشرف على حالة المتوفى عقب التدخلات الطبية اللاحقة للأصول الطبية الخاصة بتنظيم عمل وحدة العناية القصوى لتقصيره في اتخاذ الإجراءات الطبية اللازمة، والتي كان من شأنها أن تحول دون حدوث الوفاة، والتي انتهى تقرير الطب الشرعي إلى حدوثها جراء سكتة قلبية وتسبب بكتيري في الدم نتيجة حدوث تسرب بعد عملية قرض المعدة أدى إلى تأثر أعضاء الجسم وتوقفها عن العمل.



فور تلقيها البلاغ، وناظرت جثة المتوفى، وأمرت بالتحفظ على الملف الطبي الخاص به، كما استمعت لأقوال والد المتوفى والكادر الطبي المشرف على حالته، فيما نذبت الطبيب الشرعي بإدارة الأدلة المادية بالنيابة العامة لتتبع جثة المتوفى للوقوف على سبب الوفاة، وكلفت الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية بمراجعة الإجراءات الطبية التي اتبعت مع المتوفى وبيان مدى اتفاقها مع الأصول الطبية المعمول بها بشأن حالته والخطأ الطبي المنسوب

سقوط الطعن. وكانت النيابة العامة قد أجالت الطبيب للمحاكمة الجنائية، لتسببها خطأ في وفاة أحد المواطنين، نتيجة لإخلالهما بما تفرضه عليهما أصول مهنتهما، وإهمالهما في اتخاذ الإجراءات الطبية التي كان من شأنها أن تحول دون حدوث الوفاة، حيث أشارت النيابة إلى أنها تلقت بلاغاً من والد المتوفى، مفاده تسبب أحد الأطباء في وفاة نجله نتيجة خطأ طبي أثناء إجراء عملية تكميم للمعدة، حيث باشرت التحقيقات

أقرت محكمة التمييز حكماً نهائياً بحبس طبيب عربي الجنسية لمدة ٣ سنوات وقضت المحكمة بسقوط حقه في الطعن، وذلك لعدم تنفيذ الحكم الصادر ضده بحبسه بعد إدانته مع طبيب عربي بالتسبب في وفاة شاب بعد عملية تكميم. وقالت محكمة التمييز في حيثيات حكمها إن قانون محكمة التمييز نص على أنه يسقط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة سالية للحرية إذا لم يتقدم لتنفيذ العقوبة قبل يوم الجلسة، فقد دلت على أن سقوط الطعن هو جزء وجوبي يقضى به على الطاعن الهارب من تنفيذ العقوبة إذ لم يتقدم لتنفيذ قبل يوم الجلسة الذي حدد لنظر الطعن باعتبار أن الطعن بالتمييز لا يرد إلا على حكم نهائي، وأن التقرير به لا يترتب عليه وفقاً للمادة ٤١ من ذات القانون بإيقاف تنفيذ العقوبة المفيدة للحرية المقضي بها بأحكام نهائية الواجبة التنفيذ، وأضافت المحكمة أن الطاعن لم يتقدم لتنفيذ العقوبة السالية للحرية والمحكوم عليه بموجب حكم المطعون فيه قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن وحسماً قررت النيابة العامة بالجلسة فإنه يتعين

P 7

Link

البدء بأعمال البناء لتشييد «أمانة للرعاية الصحية» في البحرين



الصحية في البحرين على مساحة ١٩,٠٠٠ متر مربع ولتحتضن ١٠٠ سرير وخدمات قاعدية تمريضات رياضية وخدمات عالمية المستوى باستخدام أحدث التقنيات ضمن أجنحتها الثلاثة.

التي تقدم خدمات الرعاية المتخصصة طويلة الأمد وخدمات إعادة التأهيل بعد الحالات الحادة في المملكة في إطار نهج متركز معاً لإحداث تحول جذري في الرعاية الصحية داخل منطقة الخليج وخارجها، وتمتد مساحة أمانة للرعاية

لاستقطاب الخبرات والكفاءات المحلية في المملكة، ومن المقرر أن تبدأ أمانة للرعاية الصحية في البحرين بمعالجتها التشغيلية عام ٢٠٢٥ لتكون هذه المنشأة الجديدة أول مقدم عالمي للرعاية الصحية المتخصصة والمخصصة في البحرين

ممتلكات، وM42 تطلق أول منشأة للرعاية طويلة الأمد وإعادة التأهيل

بدء العمليات التشغيلية العام المقبل وتنظيم يوم التوظيف ١٢ أكتوبر

والرعاية المتخصصة لما بعد الحالات الحادة، ولتأخر جميع المواطنين والمقيمين علاوة على ذلك، يتعاظم ذلك مع مهمتنا في إنشاء شركات مستدامة وطويلة الأمد تقدم خدمات ذات قيمة وتخلق فرص عمل عالية المهارة. يستهدف هذه المنشأة المتخصصة الجديدة لتلبية الاحتياجات العامة في البحرين لا سيما في المجالات الطبية المعقدة طويلة الأمد

والارتفاع بمستوى توافر وجودة الرعاية الصحية المقدمة لجميع المواطنين والمقيمين، علاوة على ذلك، يتعاظم ذلك مع مهمتنا في إنشاء شركات مستدامة وطويلة الأمد تقدم خدمات ذات قيمة وتخلق فرص عمل عالية المهارة. يستهدف هذه المنشأة المتخصصة الجديدة لتلبية الاحتياجات العامة في البحرين لا سيما في المجالات الطبية المعقدة طويلة الأمد

الرئيسية في مجالات اقتصادية متنوعة في مملكة البحرين من أجل إثراء حياة مواطنيها. إن إطلاق خدمات أمانة للرعاية الصحية - البحرين سيكسبنا من الاستفادة من خبرة مجموعة M42 في تقديم رعاية عالية وعالمية المستوى وتفعيل التكنولوجيا والابتكار في أحد أهم القطاعات وهي الرعاية الصحية. تشكل مراسم وضع حجر الأساس بداية تأسيس المشروع الذي سيخزين استخدام الشعال لمساواة

وقد حضر الحفل أعضاء مجلس إدارة أمانة للرعاية الصحية - البحرين من ضمنهم خالد نقي مدير عام الاستثمارات المحلية في ممتلكات، والمكتسور محمد السامح، الرئيس التنفيذي بالنيابة لمجموعة M42 البحرين والرئيس التنفيذي لأساسية للرعاية الصحية البحرين. ووقع هذه الوثائق مع خالد نقي، شريك ممتلكات بالاستثمار في القطاعات

وضعت شركة ممتلكات البحرين الفاضلة (ممتلكات) بالشراكة مع أمانة للرعاية الصحية، جزء من مجموعة أعمال البناء لتشديد مشاتها الجديدة بمنطقة المرسى في البحرين إذ تمثل هذه الخطوة دخول أمانة للرعاية الصحية إلى مملكة البحرين والتزامها بتقديم حلول صحية عالمية المستوى ورعاية متخصصة لتعزيز الصحة والسلامة لشعب البحرين.

P 8

Link

البحرين . وجهه للسياحة العلاجية في المنطقة

مدير عام الاستثمارات المحلية بـممتلكات لـ «أخبار الخليج»: خلق فرص عمل متخصصة للمواطنين في المجال الطبي

الرئيس التنفيذي لـ «أمانة»: مواكبة أحدث التقنيات لتحسين جودة حياة الأفراد في المملكة

للأجل القادمة، وتحسين فرص العلاج ورفع جودة الخدمات الصحية، تهدف أمانة للرعاية الصحية إلى تسير سبل الوصول إلى أفضل الخدمات الصحية وتلبية احتياجات المرضى بالإضافة إلى بناء مستقبل صحي مستدام في مملكة البحرين. وسواء ما يميز نموذج الرعاية لدى الآخرين، أكد الساعدي أن نموذج الرعاية طويلة الأمد الذي تشتهر أمانة للرعاية الصحية بمشكاتها في البوطني التبت فعاليتها في تقليل الضغط على أسرة المستشفيات في نظام الرعاية المؤثرة وتعزيز كفاءة الاستخدام الأمثل للموارد الصحية، في حين يدعم هذا النموذج تعزيز التنمية المستدامة في المجال الصحي وتعزيز قدراته على تلبية الاحتياجات القوية للمرضى على مستوى خدمات الرعاية طويلة الأمد وإعادة التأهيل. لذلك فإن تأسيس أمانة للرعاية الصحية في البحرين يساهم في استجابة أمانة للرعاية الصحية في المملكة، منها تقديم الرعاية الصحية الشاملة والمتخصصة للأفراد الوصول إليها بالإضافة إلى تعزيز صحة المجتمع البحريني.



د. محمد الساعدي

البحرين إن **M42** تفهيماتها مجموعة رائدة والأولى من نوعها في العالم في مجال الرعاية الصحية، وتهدف المجموعة إلى إعادة صياغة مستقبل الصحة باستخدام أحدث التقنيات كما تحرص على تقديم خدمات من المستوى المتميز للمرضى. أدى **M42** أكثر من ٦٠ ألف مخطط وأكثر من ١٠٠ مخططاً طبيًا في ١٦ للرعاية الصحية ومبادرة للرعاية الصحية لتصبح مجموعة **M42** شركة



خالد تقي

والرعاية طويلة الأمد، إلى جانب خلق فرص عمل متخصصة للمواطنين في المجال الطبي، كما ستدعم فرص النمو الجوي لقطاع الرعاية الصحية المحلية، وستسهم بشكل كبير في الحافزة في هذا المجال عن طريق توفير خدمات عالية الجودة للمجتمع، من جانبها، طال الشكرتو محمد الساعدي، الرئيس التنفيذي بالإدارة لشركة **M42** البحرين، والرئيس التنفيذي لإدارة للرعاية الصحية

المستوى العالمي للمجتمع المحلي، إلى جانب المساهمة في تنمية السياحة العلاجية في المملكة، وذلك من خلال التركيز على خدمات الرعاية الصحية طويلة الأمد وتقديم البرامج المتطورة في إعادة التأهيل والحفظ العلاجي الفردية وفقًا لاحتياجات المرضى، الأمر الذي يميز من مكانة المملكة في المنطقة كمركز للرعاية الصحية طويلة الأمد وخدمات إعادة التأهيل. وشككت تقي إلى أن قطاع الرعاية الصحية في المملكة يشهد تحولاً كبيراً وخاصة في مجال تطوير الخدمات الطبية المتخصصة بهدف تحسين جودة الرعاية الصحية المقدمة، إلى جانب استقطاب المشاريع الاستثمارية في القطاع الصحي، والاطلاق من التزامنا بالاستثمار في البحرين ومن أجل البحرين، فإننا نعمل بصورة مستمرة على التواصل مع مقدمي الخدمات الصحية على المستوى العالمي لدراسة فرص المشاريع الاستثمارية والمبادرات المتنوعة في مجال الرعاية الصحية، مستهدراً إلى أن أمانة للرعاية الصحية ستعمل على تعزيز مكانة المملكة في قطاع خدمات إعادة التأهيل المتخصصة

متابعة: علي عبدالحق

أكد خالد حسين تقي مدير عام - الاستثمارات المحلية بـممتلكات إن الاستفادة من تجربة وحجرات **M42** السريعة في نوبة الإسعافات الأولية تساهم في إحداث نقلة نوعية في قطاع خدمات الرعاية الصحية المتخصصة طويلة الأمد في مملكة البحرين حيث ستعمل هذه الشركة على تطوير الكفاءات الطبية في البحرين من خلال الاستثمار في تدريب وتأهيل الكوادر العاملة في هذا القطاع المهم على أحدث خدمات ومستلزمات الرعاية طويلة الأمد، هذا إلى جانب تبادل الخبرات المشتركة ووضع آليات لقياس وتقييم الأداء بشكل دوري وذلك لضمان تقديم خدمات عالية الجودة للمرضى، وأضاف في تصريحات صحفية له خبير الخليج، إن أمانة للرعاية الصحية حاصلة على شهادات واعتمادات دولية في مجال تقديم الخدمات ذات الجودة العالية للمرضى، وستعمل أمانة للرعاية الصحية من خلال شراكاتها لغرض من شأنها تقديم خدمات الرعاية الصحية وإعادة التأهيل ذات

P 8

Link

مشيدة بتقدم المملكة في تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية.. وزيرة الصحة :

إنجاز رفيع يؤكد تقدّم البحرين إقليمياً ودولياً في شتى المجالات

المعلومات والاتصالات، والذي كان له الأثر الكبير والفعال في تحقيق هذا الإنجاز، ورفع اسم مملكة البحرين عالياً في المحافل الدولية.

ونوهت بأن هذا الإنجاز التقني المشرف يدفع الجميع نحو بذل المزيد من الجهود لتحقيق المزيد من الإنجازات، والعمل بروح الفريق الواحد لمواصلة المسيرة التنموية الشاملة نحو التميز والابتكار والإبداع في ظل العهد الزاهر لحضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه.

المتواصلة، ويعكس إجماعاً الرؤى الثاقبة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، والدعم الحثيث من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، مما أسهم في تبوء مملكة البحرين المكانة الرفيعة بين الأمم والشعوب.

كما أشادت بالدور البارز للفريق أول معالي الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية ورئيس اللجنة الوزارية لتقنية



وزيرة الصحة

تقدّم مملكة البحرين إقليمياً ودولياً في شتى المجالات؛ يأتي تقديرًا وعرفاناً لإنجازات المملكة

أكدت وزيرة الصحة الدكتورة جليلا بنت السيد جواد حسن أنّ تقدّم مملكة البحرين 36 مرتبة في تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية للعام 2024 لتكون ضمن الفئة الأعلى في طبيعة دول العالم، يأتي نتيجة للجهود المتواصلة والتنسيق المثمر القائم بين أعضاء فريق البحرين الواحد بشتى مواقع عملهم، والذين يعملون بكل تحسّر وإخلاص لمواصلة رفد مسيرة المنجزات المتتالية والمشرقة المتحققة للمملكة. وتابعت وزيرة الصحة إن هذا الإنجاز الرفيع الذي يؤكد

ممارسون طبيون : اللانحة الجديدة ستساهم في تقليل الحالات التي تحتاج للزراعة

البحرين تدخل مرحلة جديدة في برامج «زراعة الأعضاء»



مصطفى الشاخوري:

مع إقرار اللانحة التنفيذية للرسم بقانون بشأن نقل وزراعة الأعضاء البشرية، تدخل مملكة البحرين مرحلة جديدة في ترسيخ القانون المتعلق بزراعة ونقل الأعضاء، حيث شهدت اللانحة التنفيذية الجديدة تغييرات وتعديلات جوهرية، إذ سمحت اللانحة الجديدة نقل الأعضاء من المتوفين دماغياً.

وحظرت اللانحة الجديدة عدداً من الممارسات المرتبطة بنقل والتبرع بالأعضاء وبينها حظر نقل وزرع الأعضاء البشرية، بما يؤدي إلى اختلاط الأنساب، وحظر بيع وشراء الأعضاء البشرية بأي وسيلة كانت.

وأقرت اللانحة إنشاء لجنة تسمى «اللجنة المركزية»، تتولى إدارة وتنظيم عمليات نقل وزراعة الأعضاء البشرية بالمملكة. توقع ممارسون طبيون وأعضاء مجلسي الشورى والنواب أن تقوم اللانحة التنفيذية بتفاصيلها المعلقة بالمساهمة في توفير الأعضاء للمرضى الذين يحتاجون لأعضاء مثل الكلى أو الكبد وذلك من المتوفين دماغياً، وكذلك من المتبرعين الأحياء، علاوة على تنظيم زراعة الأعضاء في مملكة البحرين أسوة بالدول الأخرى لإنقاذ حياة الإنسان.

بدورها، فتحت «الأيام» ملف زراعة الأعضاء في مملكة البحرين وحاولت تلمس عدد من الجوانب والأبعاد المرتبطة بهذا الملف.. فكان هذا التحقيق.

20 مليوناً كلفة جلسات الغسيل وجدى الزراعة الاقتصادية بالداخل أعلى بكثير.. الساعاتي:

800 مريض كلى وتكلفة جلسة الغسيل الواحدة 120 ديناراً

أما عن التكلفة التقديرية لزراعة الكلى في البحرين فبقي الساعاتي أننا بحاجة لوقت لغرفتها بدقة كون أن البرنامج جديد، غير أنها بكل تأكيد لا تتجاوز 20 ألف دينار على أقصى التقدير، من حين أن عملية الزراعة الواحدة في الخارج تكلف 40 ألف إلى 50 ألف دينار بحريني للمريض الواحد، والتكلفة العلاجية الإجمالية للمريض في الخارج تكلف 150 ألف، ألفاً، ونحن في مملكة البحرين نقوم بالمتوسط بين 10-15 حالة لزراعة الكلى بالخارج سنوياً تقريباً، فالجدوى الاقتصادية واضحة، إذ بإمكاننا أن نقل تكاليف العمليات على كل مريض بما قيمته 25 ألف دينار بحريني تقريباً، إضافة لسهولة إجراء العملية على الدولة والمريض على حد سواء، وتقليل مخاطر الإجراء بالإضافة وغيرها من الآلام والتعب التي يتحملها المريض حين إجراء العمليات خارج مملكة البحرين.

تتلف الدولة في جلسة الغسيل الواحدة بين 80 إلى 120 ديناراً، وإذا ما أخذنا بالحسبان أن معدل جلسات غسيل الكلى أسبوعياً 3 جلسات، أي 12 جلسة شهرياً، فإن مريض الكلى الواحد يتكلف الدولة 1500 دينار بحريني شهرياً إلى 18 ألف دينار بحريني سنوياً.

وحول تكلفة زراعة الكلى في البحرين والخارج، قال الساعاتي بأن عمليات زراعة الكلى في البحرين تكلف أقل من 740 ألف دينار إجماليتها بالخارج، حيث إن متوسط عمليات زراعة الكلى في مملكة البحرين لا تتكلف سوى 6 آلاف دينار بحريني تقريباً، من حين أنها في الخارج تكلف 25 ألف دينار فقط لعملية الزراعة دون تكلفة الإقامة والأدوية ونزاع الطيران وغيرها من الاحتياجات والمصاريف الطارئة وغيرها التي ترافق تكلفة الإجمالية العلاجية لزراعة الكلى إلى 100 ألف دينار بحريني.



د. هاني الساعاتي

عمليات زراعة الأعضاء في مملكة البحرين، موضحاً أن مرضى الكلى في المملكة يتكفون الدولة نحو 20 مليون دينار بحريني سنوياً، تكلفة إجمالية تقديرية لجلسات غسيل الكلى فقط دون بقية التكاليف من خدمات صحية ومواصل وأدوية وعلاجات مختلفة، فمريض الفشل الكلوي

للأشهر 2023 وحتى اليوم 4 حالات لزراعة كبد ناجحة، حيث شهدت البحرين في 18 نوفمبر للأشهر أول حالة لزراعة كبد ناجحة في تاريخها أول تبرع بكبد لأخيه.

أما بخصوص برنامج زراعة الكلى، فقد كشف الساعاتي أنه يوجد عدد يحتاج وبعد توقف هذا البرنامج لأكثر من عام، زراعة 20 كلى في عام واحد لمريضين بحرينيين. ونوّه الساعاتي بوجود 800 مريض كلى في المملكة يترددون عيادات غسيل الكلى، ونحن بحاجة إلى زراعة كلى 10-15٪ من هذه الحالات، أي 80 إلى 100 حالة كل عام، لنصل للعمل الموصى به عالمياً في هذا المجال، متوقعاً أن تصل لهذه النسبة خلال سنتين إلى 3 سنوات، وفقاً لرسوم البرنامج وتوافر الامكانيات للمتابعة والجسدية محل العمل.

وتحدث الساعاتي عن الجوانب الصحية والطبية والاقتصادية، التي يشهدها إجراء

أكد الدكتور هاني الساعاتي عضو مجلس الشورى، أن اللانحة التنفيذية التي أصدرتها وزارة الصحة، جاءت في وقت مهم حيث استأنفنا في المملكة عمليات زراعة الأعضاء مع بداية العام الجاري لما لها من أهمية في المجتمع البحريني.

وأشار الساعاتي إلى أنه تاريخياً تعتبر مملكة البحرين متقدمة في زراعة الكلى ولها تاريخ طويل في هذا المجال غير أنها مرت بمراحل لم تكن فيها العمليات تجري بسرعة لأسباب لوجستية، ولكن في وقت الحالي وبفضل التعاون بين المجلس الأعلى للصحة ووزارة الصحة، والجهد الكبير للخدمات الطبية الملكية، فقد تم استئناف العمل وترسيخ برنامج زراعة الأعضاء في البحرين والذي يضيء بخمس ثمانية ومئة ألف دينار، أنه تم منذ نوفمبر

تبرعت بكبدها لخالتها.. جنان:

شعوري بعد خروجي من عملية التبرع بالكبد لا يوصف.. وزاد فخري بذاتي



جنان الجبري

وكن جنتها قالت الشابة جنان الجبري إنها تبرعت بجزء من كبدتها لخالتها في العام 2022 بالهند، مشيرة إلى أنها أقدمت على هذه الخطوة بدافع العطاء والمحبة حيث وجدت نفسها أمام اختبار مفاجئ يتطلب منها التضحية والمخاطرة من أجل إنقاذ حياة إنسان آخر وهو الأمر الذي حصل بالفعل حيث قررت دون تردد التبرع بكبدتها وإنقاذ حياة شخص آخر.

وحول تفاصيل تجربتها تقول جنان لـ«الأيام»: «كانت خالتي تعاني من مرض في الكبد تتطلب إجراء زراعة لها من شخص آخر حيث خضعت والنني على إجراء اختبار خرقعة مدى مطابقة من عدمه للخانة، ذهبت فعلاً لإجراء التحاليل، ليتبين بعد ذلك أنني الأقرب والأنسب والأكثر تطابقاً مع خالتي، فلم أتردد للحظة في إعطائها جزءاً مني لكي تعود للحياة، فتوجهنا للهند وأجريت عملية التبرع، والتي كانت بحمد الله ونواياها ناجحة وساهمت في بقاء خالتي على قيد الحياة وممارسة حياتها بشكل شبه طبيعي وتحسن وضعها بشكل أفضل بكثير من قبل.

والحمد لله.

وعن شعورها بعد خروجها من عيادة الطبيب بجزء من كبدتها لخالتي، قالت جنان: «العائلة إضافة لخالتي كانت في شعوري بالفخر والاعتزاز بنفسي حيث أقدمت على هذه الخطوة دون تردد بالرغم من تخوف بعض أفراد أسرتي من عواقبها الصحية المحتملة. كان شعوري رائعاً وبصحة يعنى إلى الأبد».

اقترح توسيع «التبرع» ليكون خليجياً لحدودية الحصول على الأعضاء بكل دولة على حدة.. العريض:

اللانحة الجديدة للتبرع بالأعضاء سمحت بزراعة الأعضاء من المتوفين دماغياً

القرن الماضي من المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، على أن يكون ذلك بموافقة المنبر قبل وفاته بوصيته أو بموافقة ذوي المتوفي إلى جانب إعطاء المجال لإنشاء لجنة تنسيقية في وزارة الصحة.

ونوّه العريض بأن اللوائح التنفيذية التي صدرت أخيراً لتطبيق قانون زراعة الأعضاء وبمحتاج للتشاور مع جميع الهيئات الحكومية والخاصة المختصة بالممارسة لهذا الشأن ولا حاجة للتدخل في هذا الموضوع بعد الآن من الجهاز التشريعي «النواب والشورى» أو الإداري في المستشفيات.

واقترح العريض أن يتوسع موضوع التبرع بالأعضاء ليكون من المتوفين في دول مجلس التعاون، وذلك لحدودية الحصول على أعضاء من متوفين في كل دولة على حدة.

إلى ذلك قال الدكتور أحمد سالم العريض عضو مجلس الشورى، إن الأمر الذي يسبق حالياً هو اللانحة التنفيذية أو اللوائح التنفيذية، التي سيضعها الأطباء الممارسون لزراعة الأعضاء من الجثة المخلوطة من الأعضاء الذين يعانون من الوفاة الدماغية، والأطباء الذين سيقومون بالعلاج ونقل الأعضاء اللازمة للزراعة على أن لا يتخلوا من قريب أو بعيد في عمل اللجنة الأولى التي تعالج الوفاة الدماغية.

وأشار العريض في تصريح لـ«الأيام» إلى أن اللانحة التي أعلنت عنها وزيرة الصحة مؤخراً، والمفتوحة بالبريد الرسمية، قد استحدثت مقرة الأطباء على إجراء عمليات زراعة أعضاء من المتوفين دماغياً، وهو ما لم يكن موجوداً مسبقاً في اللانحة القديمة والتي صدرت في أواخر تسعينيات



د. أحمد العريض

القرار خطوة مهمة للأمم.. الشويخ:

ضرورة تحديد الأطر القانونية والتنفيذية لزراعة الأعضاء بمستشفيات «العام» و«الخاص»



د. مubashir الشويخ

وزراعتها نظير مبالغ مالية هو تدعيم لسجل البحرين الإنساني وتعزيز صورته في المحافل والمنظمات الأوروبية والدولية.

وتابع قائلاً: «نأمل أن تسهم اللجنة المركزية لزراعة الأعضاء، بإعطاء دفعة لهذا الملف في ظل توافر قوائم ليست بغصيرة في انتظار إجراء جراحة لنقل وزراعة كلى أو كبد».

ولفت إلى ضرورة الاعتماد على الكادر البحريني ذي الخبرات في هذه الأنواع من الجراحات والتعاقد معهم للقيام بعمل هذه العمليات وأيضاً تدريب الأطباء بدلاً من جلب كثافة أجانب يتقنون الدولة مبالغ طائلة.

من جهته، اعتبر النائب الدكتور مهدي الشويخ، عضو لجنة الخدمات بمجلس النواب، أن قرار وزيرة الصحة هو بمثابة خطوة مهمة للأمم، مؤكداً أن إصدار اللانحة التنفيذية للقانون يعد ضرورة تشريعية لأخذ القوانين محل تنفيذ، وأن نقل وزراعة الأعضاء يشكل قضية إنسانية اجتماعية طبية على مستوى عال من الأهمية للمتأمية.

وقال إن تأامي المستشفيات المؤسسات الطبية الخاصة في مملكة البحرين يستلزم تحديد الأطر القانونية والتنفيذية لهذه التوعية من الإجراءات الجراحية ومنع إجرائها دون تصريح مسبق.

وأشار الشويخ إلى تجريم بيع الأعضاء

